

## الفصل الرابع عشر الاقتصاد الفلسطيني

### أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 1999

سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 1999 معدل نمو بلغت نسبته 6.3 في المائة بالأسعار الجارية، مقارنة مع 7.6 في المائة خلال العام الماضي. كما ارتفع معدل نمو السكان خلال عام 1999 بنسبة 5.0 في المائة، وانخفض بذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى 361 دولار خلال هذا العام مقارنة مع 387 دولار خلال العام الماضي.

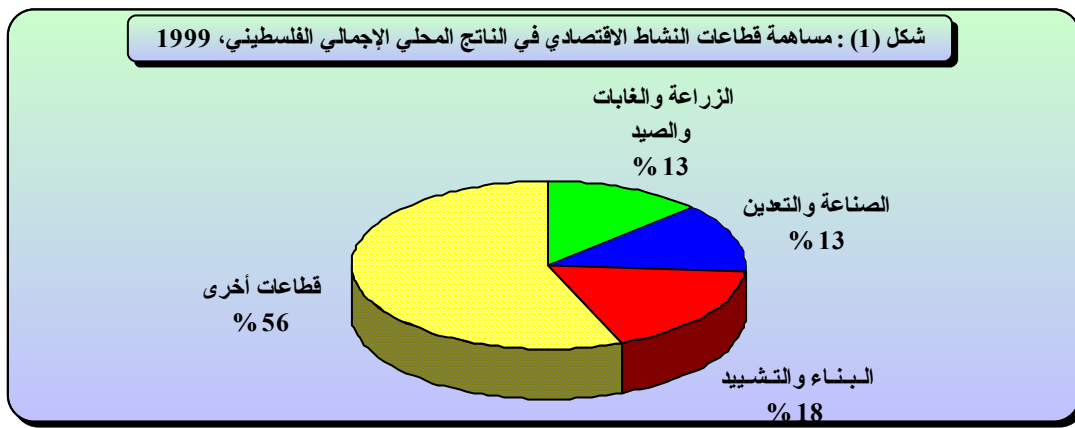
وتشير البيانات إلى ارتفاع معدل الاستهلاك العام بنسبة 22 في المائة، وكذلك ارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 7.4 في المائة خلال عام 1999. وقد بلغ مجموع الاستهلاك خلال عام 1999 حوالي 6.0 مليار دولار ويشكل ما نسبته 105 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة معدلات الإنفاق العام نتيجة لتوظيف المزيد من العمالة في السلطة من ناحية، وتزايد الإنفاق الإداري من ناحية أخرى. وفي المقابل انخفض مجموع الاستثمار مقارنة مع عام 1998 بنسبة 6 في المائة ليبلغ خلال عام 1999 حوالي 1.6 مليار دولار ويشكل ما نسبته 34 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع 39 في المائة خلال عام 1998.

وفيما يتعلق بالعمالة، تشير البيانات إلى أن نسبة البطالة انخفضت خلال عام 1999 إلى 13 في المائة مقارنة مع 25 في المائة خلال عام 1998، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى التزايد الملحوظ في عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل، حيث بلغ 131 ألف عامل خلال عام 1999، مقابل 97 ألف عامل خلال عام 1998، و43 ألف عامل خلال عام 1997. ويشكل عدد العاملين في إسرائيل ما نسبته 22 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية البالغ عددها 587 ألف عامل، وتقدر بحوالي 19 في المائة من عدد السكان البالغ 3147 ألف نسمة.

كما بلغ عدد العاملين في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 1999 حوالي 456 ألف عامل، يعمل 13 في المائة منهم في القطاع الزراعي، وبنسبة مماثلة في القطاع الصناعي، و18 في المائة في قطاع التشييد والبناء، و32 في المائة في قطاع الخدمات، علاوة على ذلك يعمل ما نسبته 24 في المائة في الإدارة العامة للسلطة الفلسطينية.

## أداء القطاعات الاقتصادية

يلاحظ تدني مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي إلى أقل مستوى لها خلال هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة، حيث لم تتعد 35 في المائة مقابل 65 في المائة للخدمات. كذلك انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، لتصل إلى 12 في المائة، بعد أن كانت تشكل نحو 18 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1994-1997. كما انخفضت مساهمة قطاع التشييد والبناء إلى 10 في المائة بعد أن كانت تشكل حوالي 15 في المائة خلال الفترة 1994-1997، شكل بياني رقم (1).



## القطاع الزراعي

انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي خلال عام 1999 إلى 12 في المائة، مقارنة مع 13 في المائة خلال العام الماضي. وقد واكب ذلك انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع إلى 13 في المائة من العمالة الفلسطينية، مقابل 17 في المائة في المتوسط خلال الأعوام 1994-1997. وقد انخفضت قيمة الإنتاج المطلق بأسعار السوق الجارية من 635 مليون دولار خلال عام 1998 إلى 619 مليون دولار خلال هذا العام، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة المنتجات الزراعية في الصادرات، إذ انخفضت من 80 في المائة إلى 72 في المائة خلال هذا العام. وبالمقابل ارتفعت الواردات الزراعية من إسرائيل، خاصة السلع الغذائية الأساسية كالذيق واللحوم والفواكه، لتشكل ما نسبته 65 في المائة من الواردات الفلسطينية.

ويرجع التدني الملحوظ في أداء القطاع الزراعي من حيث الإنتاج والعمالة والتصدير إلى العديد من العوامل، أبرزها تلك المفروضة من إسرائيل، مثل تحكمها في المدخلات الإنتاجية الأساسية كالبنور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية والمخصبات ومتطلبات الوقاية ومقاومة الآفات، وعدم وفرتها بكميات وجودة مناسبة في الوقت المناسب. وبجانب ذلك،

يرجع تدني أداء القطاع الزراعي إلى شح الموارد المائية، حيث تتحكم إسرائيل في 80 في المائة من المصادر المائية الفلسطينية وتعمل على استنزافها باستمرار، سواء بطرق مباشرة أو عن طريق مستعمراتها. كما تبرز صعوبات في تسويق المحاصيل الزراعية الفلسطينية وتصديرها للخارج، بحجة انخفاض مستوى وجوده المنتج الفلسطيني وتلوثه وعدم مطابقته للمعايير والمواصفات العالمية، بالإضافة إلى تعمد إسرائيل تفريغ الأسواق الفلسطينية من أي منتج مميز تلافياً لعدم منافسة منتجاتها، لتظل الأسواق الفلسطينية منفذاً مربحاً واحتكارياً للمنتجات الإسرائيلية.

ونتيجة لهذه العوامل، يلاحظ هجرة المزارع الفلسطيني لزراعته وذلك تلافياً لتحمل المزيد من الخسائر الناجمة عن ضعف الطلب المحلي، وعدم قدرة المنتجات الفلسطينية منافسة المنتجات الإسرائيلية الاحتكارية والإغراقية، وإغلاق معظم المعامل والصناعات الغذائية الفلسطينية، وإقبال الأسواق التصديرية أمام المنتجات الفلسطينية. وبجانب هذه العوامل تبرز مشكلة ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، وانعدام البحوث التطويرية والتدريب، وقلة الخبرات والكفاءات المتخصصة.

## القطاع الصناعي

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته السلطة الفلسطينية لهذا القطاع بهدف زيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي وزيادة الصادرات، واستيعاب المزيد من القوى العاملة التي تعاني من البطالة، انخفضت خلال هذا العام نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي إلى 13 في المائة مقارنة مع 15 في المائة خلال العام السابق. كما انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى 13 في المائة من العمالة الفلسطينية، بعد أن كان يوفر العمل لحوالي 16 في المائة من العمالة الفلسطينية. وقد بلغت قيمة الانتاج الصناعي خلال هذا العام حوالي 637 مليون دولار مقابل 619 مليون دولار خلال العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى العقبات التي تضعها إسرائيل أمام تصدير المنتجات الفلسطينية للخارج، والذي أدى إلى إغلاق معظم المعامل والمصانع الفلسطينية، واقتصار إنتاج بقية المصانع على المنتجات الوسيطة التي تحتاجها المصانع الإسرائيلية، خاصة في بعض الصناعات الاستخراجية كالحجارة ومستلزمات البناء. وبجانب ذلك، يلاحظ انخفاض معدلات الإنتاج في المصانع الفلسطينية وذلك نتيجة لقدم الآلات والمعدات، وعدم إدخال أساليب التقنية الحديثة، وقلة الكفاءات والخبرات الفنية، وضعف الاستثمارات الموجهة للصناعة.

## قطاع التشييد والبناء

انخفضت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي خلال عام 1999 إلى 10 في المائة، بعد أن ساهم هذا القطاع في المتوسط بنسبة 15 في المائة من الناتج المحلي خلال الفترة من 1994-1997.

ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تعثر عملية السلام القائمة، والذي أثر سلباً على الاستثمار بصورة عامة وعلى الاستثمار في هذا القطاع بصورة خاصة. فقد تراوحت نسبة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع ما بين 16-20 في المائة

خلال هذا العام مقارنة مع حوالي 80 في المائة خلال العام الماضي. ويواجه هذا القطاع معوقات متباينة من أهمها تحكم إسرائيل في المدخلات الأساسية له وبدرجة احتكارية مطلقة تصل إلى 70 في المائة من إجمالي المدخلات الإنتاجية، كذلك انخفاض أسعار الوحدات السكنية إلى أقل من 50 في المائة من قيمتها.

## قطاع الخدمات

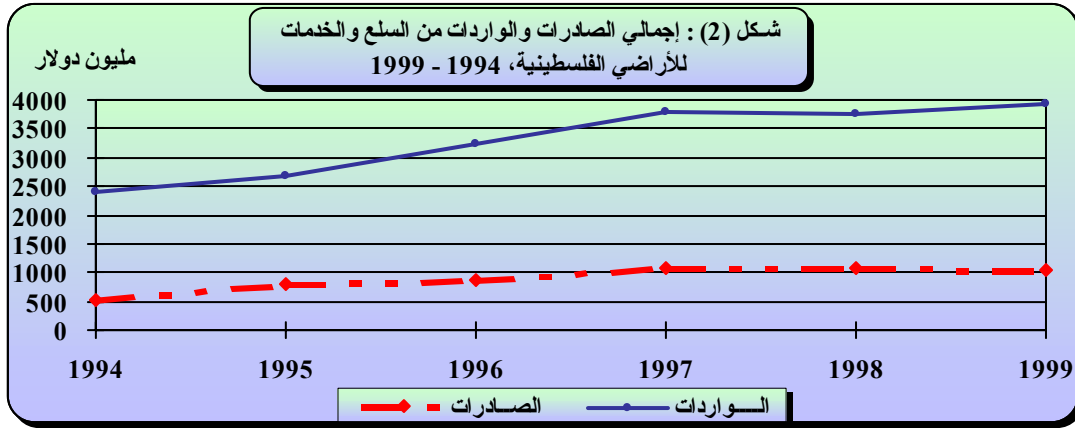
ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بنسبة كبيرة خلال هذا العام لتبلغ حوالي 65 في المائة، وأصبح هذا القطاع يوفر العمل لنسبة 56 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية. وقد تضمنت الخدمات الاقتصادية، باستثناء التجارة الخارجية، خدمات السياحة والفندقة، والنقل والمواصلات والاتصالات وخدمات الصحة والتعليم والتجارة الداخلية وخدمات البلديات والمحليات، والطاقة والوقود والمياه والكهرباء، والإعلام والبيئة، والخدمات السيادية المتعلقة بالسلطة من أمن وقضاء، والمنافذ والحدود والموانئ والمطارات، والصرف الصحي والزراعي والترع والجسور والكباري بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية ومراكز الشباب والطفولة والأمومة والخدمات المصرفية وغيرها.

ويواجه قطاع الخدمات العديد من المعوقات من أهمها، الهيمنة الاسرائيلية والتحكم المطلق في الخدمات الحيوية كخدمات الحدود والمنافذ والمعابر والكهرباء والمياه والاتصالات والنقل والمواصلات والبريد والخدمات السيادية، بجانب تحكمها في المدخلات الإنتاجية لبقية الخدمات. كما تواجه القطاعات الخدمية معوقات مرتبطة بالسياسات تجاه التوظيف غير المنتج وبالتالي تتحمل الموزانة العامة نفقات ضخمة تبلغ قرابة 50 في المائة من إجمالي الموزانة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 24 في المائة من العمالة الفلسطينية تعمل بصفة مباشرة في السلطة، بالإضافة إلى العمالة غير المباشرة.

ومن جانب آخر تراجعت الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة بعد موجة التفاؤل التي كانت سائدة خلال الأعوام السابقة. ويعود ذلك إلى انخفاض عدد السياح إلى الأماكن المقدسة في الجانب العربي نتيجة منعهم من السلطات الاسرائيلية، والذي أدى بدوره إلى حرمان الجانب الفلسطيني من الإيرادات السياحية، وإلى وجود أكثر من 70 في المائة من الطاقة الفندقية الفلسطينية بحالة شاغرة.

## قطاع التجارة الخارجية

انخفضت صادرات السلع والخدمات الفلسطينية خلال عام 1999 بنسبة بلغت نحو 1.4 في المائة مقارنة مع عام 1998. حيث بلغت 1059 مليون دولار مقابل 1074 مليون دولار، وبلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي حوالي 22 في المائة مقابل 24 في المائة خلال عام 1998. ويعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى انخفاض الصادرات الفلسطينية إلى كل من مصر والأردن من 17 في المائة خلال عام 1998 إلى 6 في المائة خلال هذا العام. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تهيمن على ما نسبته 90-95 في المائة من التجارة الفلسطينية.



وفي الجانب المقابل، ارتفعت الواردات الفلسطينية بنسبة 4.2 في المائة، حيث بلغت 3923 مليون دولار خلال عام 1999 مقابل 3765 مليون دولار خلال العام الماضي. وتشكل الواردات ما نسبته 82 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس الاعتماد المتزايد على الاستيراد أمام ضعف أداء الجهاز الإنتاجي.

ونتيجة لاتساع الفجوة بين الصادرات والواردات تزايد العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات خلال عام 1999 وبمعدلات تراكمية، ليبلغ حوالي 2864 مليون دولار، مقارنة مع 2691 مليون دولار خلال عام 1998. ومن جانب آخر لم تساهم المنح والمعونات الأجنبية بشكل كبير في تمويل العجز في ميزان السلع والخدمات وميزان المدفوعات، حيث انخفضت هذه المنح بما نسبته 34 في المائة عما كانت عليه خلال عام 1998، وبلغت خلال عام 1999 حوالي 274 مليون دولار، مقابل 416 مليون دولار خلال عام 1998.

## معوقات أداء الاقتصاد الفلسطيني

يعزى تراجع معدلات الأداء في الاقتصاد الفلسطيني إلى عدة أمور من أهمها، ممارسات إسرائيل التعسفية وعدم وفائها بالتزاماتها حيال الاتفاقيات الموقعة، وطبيعة وهيكل الاقتصاد الفلسطيني وضعف الموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية. وفيما يتعلق بالجانب الأول، لا زالت السلطات الإسرائيلية تتحكم بشكل كامل في المعابر والمنافذ والحدود وتتحكم كذلك بالصادرات والواردات وتفرض المزيد من الرسوم والجمارك والضرائب والتي تتجاوز ما نسبته 150 في المائة. كذلك لا زالت هذه السلطات تفرض قيود الفحص والتحليل والمواصفات والمعايير وتتحكم في الخدمات الأساسية من وقود وكهرباء واتصالات وغيرها. أما بالنسبة للشق الثاني فلا تزال السلطات الإسرائيلية تتحكم في المدخلات الانتاجية الفلسطينية وبنسبة 90 في المائة، ومن شأن ذلك أن يقوم بتحديد طبيعة المنتج ونوعه وتكلفته لتكون بمثابة سلع إنتاجية وسيطة وبأسعار رخيصة نسبياً تخدم الصناعات الإسرائيلية كما أن عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها حيال الاتفاقيات التي

وقعتها قد أدى إلى استمرار حالة عدم اليقين السياسي، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على الثقة بجدوى الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية. وفيما يتعلق بالشق الأخير وهو ضعف الموارد، فإنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة وأطرها القانونية وتطوير المرافق العامة إلا أن شح الموارد المتاحة للسلطة، نتيجة التقلص الكبير في تدفق العون الخارجي، قد ألقى بظلاله على خطط التنمية الاقتصادية التي تعطي أولوية للاستثمار في البنى التحتية من أجل خلق بيئة مناسبة لقيام القطاع الخاص بدور رائد في عملية التنمية الاقتصادية.

## التطورات المالية

انخفضت النفقات العامة خلال عام 1999 مقارنة مع عام 1998 بنسبة 9.0 في المائة، لتبلغ 1195 مليون دولار مقابل 1314 مليون دولار. وقد استحوذت النفقات الجارية على ما نسبته 77.6 في المائة من إجمالي النفقات العامة لتبلغ 927 مليون دولار خلال هذا العام، في حين شكلت النفقات الرأسمالية حوالي 22.3 في المائة من إجمالي النفقات.

ومن جانب آخر، بلغت الإيرادات العامة خلال عام 1999 حوالي 901 مليون دولار مشكلة ما نسبته 75 في المائة من إجمالي النفقات. وقد شكلت إيرادات المقاصة مع إسرائيل ما نسبته 49 في المائة من مجموع الإيرادات العامة، في حين شكلت الضرائب المحلية ما نسبته 30 في المائة، والنسبة الباقية إيرادات متنوعة. وبذلك بلغ العجز في الموازنة حوالي 294 مليون دولار تم تغطيته من الدعم والمعونات الأجنبية، بالإضافة إلى لجوء السلطة الفلسطينية إلى الاقتراض، والذي أدى إلى تفاقم الدين العام، إذ بلغ حوالي 607 مليون دولار خلال عام 1999.

## الجهاز المصرفي

تابعت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 1999 جهودها لاستكمال وضع الأطر القانونية للسياسات والأساليب التي تمكنها من القيام بمسؤولياتها على الوجه المطلوب وخاصة في مجال المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وتطويره حتى يتمكن من المساهمة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار. وفي هذا الإطار، عززت سلطة النقد من جهودها الإشرافية والرقابية على المصارف العاملة في فلسطين للتأكد من ضمان تطبيقها للإجراءات والتوجيهات الصادرة إليها بشأن كفاية رأس المال، ونسب السيولة، وتركز المخاطر الائتمانية، ومخصصات الديون المشكوك فيها، بالإضافة إلى المعايير والنسب الاحترازية الأخرى.

وقد شهد الجهاز المصرفي خلال عام 1999 توسعاً ملحوظاً في نشاطه مقارنة بالعام الماضي. فقد ارتفعت الموجودات المجمعة للمصارف خلال العام بنسبة تقدر بنحو 15.6 في المائة لتبلغ نحو 3.9 مليار دولار مقارنة مع 3.3 مليار دولار عام 1998. كما سجلت ودائع العملاء المقيمين زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 18.5 في المائة لتبلغ أكثر من 2.8 مليار دولار. أما التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف للأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد ارتفعت خلال عام 1999 بنسبة 20.6 في المائة حيث بلغ رصيدها 1005.5 مليون دولار مقارنة بحوالي 833.1 مليون دولار عام 1998. وقد عمت

الزيادة التسهيلات المقدمة لمختلف الأنشطة باستثناء تلك المقدمة لأغراض شراء الأسهم، وللأغراض الأخرى غير المصنفة. فقد ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الصناعة والتعدين بنسبة 17 في المائة، وارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الإنشاءات بنسبة 18.5 في المائة، في حين سجلت التسهيلات المقدمة لقطاع التجارة، بشقيها الداخلية والخارجية، زيادة تقدر بنحو 28.9 في المائة عن مستواها في عام 1998.

## العون المالي الدولي

تراجعت خلال عام 1999 المساعدات والهبات المقدمة من الدول المانحة لبناء الاقتصاد الفلسطيني الناشئ وأعمار بنيته الأساسية. وقد شمل هذا التراجع القروض الميسرة التي كانت تقدم بجانب الهبات والمنح والمعونات، لأجل طويلة وفترات سماح وأسعار فائدة منخفضة نسبياً، حيث كانت هذه المدفوعات تغطي جانباً كبيراً من متطلبات الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ومشروعات الصرف الصحي والطرق، وجزء من عجز الموازنة.

فقد بلغت مدفوعات العون الأجنبي خلال هذا العام حوالي 274 مليون دولار مقابل 416 مليون دولار خلال العام الماضي، أي بنسبة انخفاض بلغت 34 في المائة. ويعود سبب هذا الانخفاض الملموس إلى انتهاء المرحلة الانتقالية في مايو 1999، دون ظهور أي بوادر لإقرار السلام المنشود. حيث أصبحت ترى معظم الصناديق الداعمة والمؤسسات والهيئات وبعض الدول المانحة أنه لا جدوى من استمرارية الدعم طالما بقيت العملية السلمية مجمدة. وقد أدى ذلك إلى اعتماد السلطة الفلسطينية على الدين العام الذي بدأ يتزايد في تراكماته.

ملحق (1/14) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(1999-1994)

(مليون دولار أمريكي)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	البيان
3,147	2,997	2,890	2,554	2,454	2,339	السكان (بالآلاف)
668	596	566	548	527	507	القوى العاملة (بالآلاف)
587	420	404	361	374	382	عدد العاملين (بالآلاف)
13	25	29	34	29	25	معدل البطالة %
131	97	43	42	39	80	العمالة في اسرئيل (بالآلاف)
456	323	361	319	335	302	العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآلاف)
						توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات %
13	14	15	16	17	21	- الزراعة
13	14	11	9	8	8	- الصناعة
18	17	20	24	22	19	- التشييد والبناء
32	32	34	33	36	37	- الخدمات
24	23	20	18	17	15	- السلطة الوطنية
4,768	4,485	4,170	3,897	3,575	2,975	إجمالي الناتج المحلي
5,088	4,785	4,503	4,102	3,822	3,167	إجمالي الناتج القومي
1,424	1,318	1,303	1,266	1,313	1,316	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
361	387	409	423	451	524	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)
409	433	448	455	486	605	نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (بالدولار)
						مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي %
12	13	14	14	17	22	- الزراعة
13	15	15	14	8	8	- الصناعة
10	9	9	11	22	18	- التشييد والبناء
65	64	61	61	55	52	- الخدمات
1,308	1,072	802	780	485	577	الاستهلاك العام
4,687	4,363	4,376	4,230	3,641	3,178	الاستهلاك الخاص
5,995	5,435	5,178	5,010	4,126	3,755	مجموع الاستهلاك
126	121	124	129	115	126	نسبة الاستهلاك لإجمالي الناتج المحلي %
258	273	268	200	212	183	الاستثمار العام
1,379	1,468	1,437	1,064	1,098	906	الاستثمار الخاص
1,637	1,741	1,705	1,264	1,310	1,089	مجموع الاستثمار
34	39	41	32	37	37	نسبة الاستثمار لإجمالي الناتج المحلي %



تابع ملحق (1/14) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(1999-1994)

(مليون دولار أمريكي)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	البيان
1,059	1,074	1,070	859	806	526	صادرات السلع والخدمات
3,923	3,765	3,783	3,236	2,667	2,395	وارادات البيع والخدمات
2,864	2,691	2,713	2,377	1,861	1,869	عجز الميزان التجاري (-)
22	24	26	22	23	18	نسبة الصادرات للنتائج المحلي %
82	84	91	83	75	81	نسبة الواردات للنتائج المحلي %
1,195	1,314	1,211	928	635	384	الموازنة العامة - إجمالي النفقات
267	266	345	160	153	87	النفقات الرأسمالية
22	20	28	17	24	23	النفقات الرأسمالية للموازنة %
927	1,048	866	768	482	297	النفقات الجارية
78	80	72	83	76	77	النفقات الجارية للموازنة %
50	46	41	39	36	29	توزيع النفقات الجارية للموازنة %
12	15	14	23	18	24	نفقات تحويلية %
16	19	17	21	22	24	نفقات تشغيلية %
901	816	716	684	425	269	مجموع الإيرادات العامة
						الإيرادات %
30	28	30	32	26	61	- ضرائب محلية
49	55	51	46	56	22	- إيرادات مقاصة
21	17	19	22	18	17	- إيرادات متنوعة
294	598	495	244	210	115	عجز الموازنة (-)
274	416	433	244	138	132	الدعم والمعونات الأجنبية
607	500	349	232	165	0	الدين العام
3,857	3,337	2,908	2,200	...	...	إجمالي الموجودات
2,135	1,775	1,640	1,393	...	...	الموجودات الأجنبية
2,832	2,391	2,067	1,708	...	...	ودائع العملاء المقيمين
1,006	833	613	424	...	...	التسهيلات الإئتمانية منها :
856	680	515	380	...	...	للقطاع الخاص

Sources :

المصادر :

1- سلطة النقد الفلسطينية.

2- السلطة الوطنية الفلسطينية : وزارة المالية والاقتصاد - التقرير الاقتصادي ، مجموعة اعداد (1997-2000).

3- unctad -s.report gaza,(1998-2000).

4- unscot-s.report .jerusalem,(1996-200).